

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة "شوكان" وإصرار على إجراء فحص طبي لضمان الإفراج عنه

قررت إحدى المحاكم في القاهرة تأجيل محاكمة المصور الصحفي المصري محمود أبو زيد، الشهير باسم "شوكان"، إلى يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وهو يواجه تهماً ملفقة، ويتهدده خطر الحكم عليه بالإعدام في حالة إدانته. كما أمرت المحكمة بإخضاعه للفحص الطبي بمعرفة طبيب السجن؛ وذلك عقب الإفراج عن متهمين آخرين في القضية لدواعٍ صحية لإصابتهما بالمرض نفسه الذي يعاني منه "شوكان".

في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، قضت محكمة جنايات جنوب القاهرة بتأجيل محاكمة المصور الصحفي المصري محمود أبو زيد ("شوكان") إلى جلسة 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. كما أمرت المحكمة بأن يخضع "شوكان" للفحص الطبي بمعرفة طبيب السجن، مع متهمين آخرين في القضية نفسها، وبالإفراج عن اثنين من المتهمين لدواعٍ صحية. وقال المحامي كريم عبد الراضي لمنظمة العفو الدولية إن هذين الاثنين قد أُفرج عنهما؛ وذلك بعد أن أكدت تقارير الطبيب الشرعي أنهما مصابان بالتهاب الكبد الوبائي "سي"، وهو المرض نفسه الذي يعاني منه "شوكان". وينتظر فريق الدفاع عن "شوكان" نتائج التقرير الذي سيصدره طبيب السجن، وقد يصرون على المطالبة بفحص "شوكان" أيضاً بمعرفة الطبيب الشرعي لضمان الإفراج عنه.

وفي 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، قدمت نقابة الصحفيين المصرية قائمة تضم أسماء 29 صحفياً محتجزاً، ومن بينهم "شوكان"، حتى يمكن النظر في منحهم عفواً. وقُدمت القائمة إلى لجنة شُكلت بعدما طلب الرئيس عبد الفتاح السيسي مراجعة حالات المحبوسين على ذمة المحاكمة أو رهن الحبس "الاحتياطي". وتضم اللجنة أحد السياسيين، وكاتباً، وعضواً في مجلس النواب (البرلمان)، وأحد أعضاء "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، وعضواً سابقاً في الحملة الانتخابية للسيسي؛ وذلك وفقاً لما ذكره الموقع الإلكتروني الإخباري لصحيفة "الأهرام" التي تديرها الدولة. ويُذكر أن "شوكان" ظل محتجزاً لما يزيد عن فترة السنتين التي حددتها المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية المصري باعتبارها المدة القصوى للحبس الاحتياطي.

وكان "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" المنبثق عن مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قد أصدر، يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016، رأيه في حالة "شوكان"، مطالباً السلطات المصرية "بالإفراج فوراً" عن "شوكان"، وبأن تمنحه



"حقاً قابلاً للتنفيذ بالحصول على تعويض". واعتبر "الفريق العامل" أن القبض على "شوكان" وحرمانه من حريته يُعد عملاً تعسفياً، وانتهاكاً للحقوق والحريات المكفولة بموجب "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- حث السلطات المصرية على إسقاط جميع التهم المنسوبة إلى محمود أبو زيد، والإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط، باعتباره من سجناء الرأي، حيث يُحتجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- مطالبة السلطات بأن توفر لمحمود أبو زيد أي علاج طبي قد يحتاجه.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 19 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى كل من:

النائب العام

سيادة المستشار/ نبيل صادق

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية

وزير الداخلية

معالي السيد/ مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة

مصر

رقم الفاكس: +202 2794 5529

البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg

E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

وتُرسَل نسخ من المناشدات إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفيرة/ ليلي بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2 574 9713

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث التاسع للتحرك العاجل رقم: UA 243/14. لمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/5001/2016/en/>

تحرك عاجل

تأجيل محاكمة "شوكان" وإصرار على إجراء فحص طبي لضمان الإفراج عنه

معلومات إضافية

محمود أبو زيد (المعروف أيضاً باسم "شوكان") مصور صحفي حر، وقُبض عليه يوم 14 أغسطس/آب 2013؛ بينما كان يؤدي مهمة صحفية بتكليف من وكالة "ديموتكس" للصور الصحفية، ومقرها لندن. وقُبض على صحفيين أجنيين آخرين معه، ولكن أُفِرَجَ عنهما في اليوم نفسه. وقد أبلغت وكالة "ديموتكس" النيابة العامة بأن محمود أبو زيد كان في مهمة بتكليف من الوكالة، ومع ذلك استمر احتجازه. وقد عمل محمود أبو زيد من قبل مع عدد من الصحف والمجلات، من بينها مجلة "تايم" الأمريكية وصحيفة "داي زيت" الألمانية الأسبوعية، وصحيفة "بيلد" الألمانية الشعبية.

وقال محمود أبو زيد إن ضباطاً من الشرطة والجيش اعتدوا عليه بالضرب في اليوم الأول من احتجازه، وفي يوم 17 أغسطس/آب 2013، عندما نُقِلَ من زنزانة مكتظة في أحد أقسام الشرطة في القاهرة إلى سجن أبو زعبل في العاصمة المصرية. وقد جاء في رسالة بعث بها محمود أبو زيد، ونشرتها منظمة العفو الدولية في 5 إبريل/نيسان 2015 (مُتاحة على الموقع: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/04/600-days-in-jail-for-taking-pictures>) أن الضباط انهالوا عليه لكاماً وركلاً وضرباً بالهراوات. كما احتُجز في شاحنة متوقفة لمدة ثماني ساعات، في درجة حرارة أعلى من 30 درجة مئوية، وبدون طعام ولا ماء ولا هواء نقي؛ وذلك عند نقله إلى سجن أبو زعبل. وفي هذه الرسالة، وصف محمود أبو زيد حبسه إلى أجل غير مسمى بأنه أمر "غير محتمل نفسياً".

وقد ظل "شوكان" محتجزاً لما يزيد عن فترة السنتين التي حددتها المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية المصري؛ باعتبارها المدة القصوى للحبس الاحتياطي بالنسبة للمتهمين بجرائم يُعاقب عليها بالسجن المؤبد أو بالإعدام. وينص القانون على أنه يجب أن يصدر الحكم على المتهم خلال مدة السنتين، وإلا وجب الإفراج عنه فوراً. ولم تُقبل حتى الآن طلبات محاميه بالإفراج عنه. ويُحتجز "شوكان" في مجمع سجون طرة في القاهرة، وفي 19 أكتوبر/تشرين الأول 2016، نُقِلَ من سجن استقبال طرة إلى سجن التحقيق بطرة. ولم يتضح حتى الآن سبب هذا النقل.

ويُحاكم محمود أبو زيد في محاكمة جماعية مع 738 متهماً آخرين، بينهم عدد من قيادات جماعة "الإخوان المسلمين"، ويواجه تسع تهم ملفقة، من بينها: "الانضمام إلى عصابة إجرامية"، و"القتل العمد"، وقد أنكر التهم المنسوبة إليه. ويتلقى محمود أبو زيد بشكل متقطع علاجاً لمرض التهاب الكبد الوبائي "سي".

واتسمت إجراءات محاكمة شوكان بأنها جائرة. فقد مُنح محاموه مراراً من الاطلاع على وثائق أساسية تتعلق بالقضية، بما في ذلك قائمة التهم المنسوبة إليه؛ مما جعل من الصعب عليهم إعداد الدفاع عنه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحاكمات الجماعية تجعل من الصعب ضمان الحق في محاكمة عادلة لكلٍ من المتهمين. وقد استخدمت السلطات المصرية المحاكمات الجماعية لاستهداف جماعات المعارضة؛ حيث يواجه كثيرون ممن يمثلون للمحاكمة تهماً ملفقة دون إثبات المسؤولية الجنائية الفردية لكل متهم.

وتُعد محاكمة شوكان والمتهمين الآخرين، البالغ عددهم 738، في معهد أمناء الشرطة بطرة، الملحق بسجن طرة. ويُوضع المتهمون، عند إحضارهم إلى قاعة المحكمة، في قفص زجاجي عازل للصوت، ويتابعون إجراءات المحاكمة من خلال سماعات، مما يجعل من الصعب عليهم الاستماع بشكل جيد، حسبما ذكر أحد المحامين. ولا يمكن لأي من المتهمين مخاطبة هيئة المحكمة، إلا إذا سمح له القاضي بالخروج من القفص الزجاجي والتحدث.

ويُذكر أن مصر دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي تنص المادة 9 منه على حظر الاحتجاز التعسفي. وتكفل المادة 19 من العهد الحق في التماس المعلومات والأفكار، وتلقيها ونقلها للآخرين. وتكفل المادة 14 حق كل فرد في أن تُنظر قضيته بشكل منصف وعلني من جانب محكمة مختصة مستقلة حيادية مُنشأة بحكم القانون. كما تكفل المادة نفسها حق كل فرد، يواجه تهماً جنائية، في أن يتم إعلامه فوراً بطبيعة التهم الموجهة إليه وأسبابها، والحق في أن يُعطى من الوقت والتسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه، والحق في أن يُحاكم حضورياً، والحق في مناقشة شهود الإثبات بنفسه أو بواسطة غيره.

الاسم: محمود أبو زيد ("شوكان")